معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

بقلم: منى يعقوبيان

الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: الجزء الثاني

المبادرات العربية

نبذة عن التقرير

ظل العالم العربي مغلقا بشكل يدعو للدهشة أمام موجة التحول الديمقراطي التي عمّت معظم بقية العالم. وقد لاحظت مؤسسة «فريدوم هاوس» في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٣ عن «الحرية في العالم» أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تسجل تقدما محسوسا نحو الديمقراطية خلال الأعوام الثلاثين الماضية. وفي الآونة الأخيرة، اقترح كثيرون في المنطقة عددا من برامج الإصلاح المتنوعة، إذ قامت الجامعة العربية والحكومات والمنظمات الأهلية بإصدار بيانات أو إعلانات عن الحاجة إلى الإصلاح. وبينما تبدو بعض هذه المبادرات شكلية أكثر منها صادقة، فقد كان أثرها الصافي أنها فتحت حوارا غير مسبق حول الإصلاح.

يستعرض هذا التقرير ويحلل مكونات الإصلاح المقترحة من أطراف من داخل المنطقة، وتنتهي ببعض الاستنتاجات الرئيسية عن جهود الإصلاح العربية وبعض التوصيات لصانعي السياسة الأميركية. وقد نشر مؤخرا تقرير مصاحب لهذا التقرير بعنوان «الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط – المبادرات الأوروبية» (تقرير خاص رقم ١٢٧)، الذي تناول تقييم أهمية الجهود الأوروبية لترويج الديمقراطية في الشرق الأوسط، وإمكانات التعاون عبر الأطلسي في هذا المجال. وكتبت هذا التقرير منى يعقوبيان، المستشارة الخاصة «لمبادرة العالم الإسلامي» التابعة لمعهد السلام الأميركي، وهي عضوة في مجلس العلاقات الخارجية، وزميلة منتسبة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

تقرير خاص رقم ١٣٦ **مايو/أيار ٢٠٠٥**

المحتويات

مقدمة ٢
تعريف التحدي: تقرير التنمية الإنسانية العربية ٣
«قوة الشعبية»: مبادرات الإصلاح الأهلية ٥
مبادرات الإصلاح القطاعية ٩
كلمة السلطة العليا: مبادرات الإصلاح الحكومية ١٠
المبادرات المتعددة الأطراف: إعلان تونس ١٣
استنتاجات وتوصيات للسياسة الأميركية ١٤

موجز

- حطمت هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول الحكمة التقليدية القائلة إن استقرار الشرق الأوسط – الراسي على الحكومات الاستبدادية في المنطقة – يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية ولن يأتي بتكاليف كبيرة بالنسبة للمصالح الأميركية. وبدافع من المطالب الخارجية بضرورة التغير الديمقراطي، شرعت عناصر عدة في المنطقة – أهلية وحكومية ومتعددة الأطراف – في إصدار مبادرات من أجل الإصلاح.

- جاءت معظم مقترحات الإصلاح المهمة من المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، إذ طالب معظمها بقوة بالإصلاح السياسي. وظهرت فكرة إنشاء «المواثيق الوطنية»، التي يمكن أن توفق بين المطالب العلمانية والإسلامية من أجل الإصلاح، والتي يمكن أن تُوحد الحركة الإصلاحية، ظهرت كواحدة من أهم التوصيات التجديدية.

- وطرحت أطراف أخرى (مثل قطاع الأعمال) رؤيتها الخاصة للإصلاح في المنطقة. وقد لا تكون هذه المبادرات أكثر شمولا أو تستهدف جمهورا أكثر اتساعا من مقترحات الإصلاح الأخرى، ولكن أهميتها تكمن في تبنّيها للإصلاح كأولوية رئيسية عبر قطاعات متنوعة من المجتمع العربي.

- قامت كل حكومة عربية تقريبا بتشجيع نوع ما من تنويعات الإصلاح السياسي. وتتباين هذه المبادرات التي ترعاها الحكومات تباينا شديدا بين بلد وآخر من حيث نطاقها ومقصدها. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الجامعة العربية أول عهد عربي متعدد الأطراف من أجل الإصلاح في تاريخ الجامعة. ويمثل مضمون مقترحات الإصلاح هذه تحركا مترددا بعض الشيء نحو الانفتاح الديمقراطي، ومع ذلك فهذه المقترحات توفر نقاط دخول مهمة لحوار أوسع بشأن الإصلاح.

- إن مشاركة الولايات المتحدة في الترويج للإصلاح يجب أن تكون هادئة ومستمرة في نفس الوقت. غير أنه نظرا لتداعي المصداقية الأميركية في المنطقة، فإن أي تأييد معلن لمبادرات محددة يمكن أن يكتب عليها الفشل. بل أن استعادة مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة وتعزيز هذه المصداقية يجب أن تمثل الهدف الأول لصانعي السياسة الأميركية.

- في المرحلة الراهنة، يجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى تكثيف مشاركتها المباشرة بالترويج للإصلاح من خلال العمل بتعاون أوثق مع حلفائها الأوروبيين، ومن خلال إنشاء مؤسسة شبه عامة للشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المسؤولين استخدام دبلوماسية هادئة ولكنها حازمة للضغط على الحكومات لكي تلغي الإجراءات القمعية مثل إلقاء القبض على دعاة الإصلاح وحظر أحزاب المعارضة وفرض الرقابة على وسائل الإعلام.

مقدمة

على إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، تركز الاهتمام الدولي والإقليمي بشدة على الحاجة الملحة إلى الإصلاح في الشرق الأوسط. ويعود ركود المنطقة إلى عدة عقود مضت، ومع ذلك وحتى وقوع هجمات ٢٠٠١، فإن هذه العلل القائمة منذ زمن طويل لم تحظ باهتمام كبير من حكومات المنطقة أو من نظرائها الدوليين. وقد حطمت هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وما تلاها من عمليات إرهابية (في الدار البيضاء والرياض وإسطنبول ومدريد) هدمت الحكمة التقليدية بأن استقرار الشرق الأوسط – الذي يرسو على الحكومات الاستبدادية في المنطقة – يمكن أن يستمر بلا نهاية، ولن يأتي بتكاليف كبيرة بالنسبة للمصالح الأميركية. ولكن النتيجة العكسية هي التي أصبحت واضحة: فإصلاح الشرق الأوسط شرط حاسم للاستقرار على الأمد الطويل وللأمن الإقليمي. وفي غياب التغيير، فإن الوضع الراهن لن يولد سوى السخط الشعبي، ويوفر أرضا خصبة لاستمرار نمو التطرف.

ونظرا لارتباط الإصلاح في الشرق الأوسط باستقرار المنطقة على الأمد الطويل، عجلت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون من مطالب الإصلاح في المنطقة. وأشارت إدارة بوش في بداية فترتها الثانية تركيزها المستمر على إصلاح الشرق الأوسط كأولوية قصوى في برنامج سياستها الخارجية. بل أن الرئيس جورج و. بوش شدد مكررا على تعهد إدارته بمساندة الحركات الديمقراطية في الشرق الأوسط في خطابه الافتتاحي لدى توليه الرئاسة للمرة الثانية وفي خطاب «وضع الاتحاد».

وبينما قامت الولايات المتحدة بدور مباشر بدرجة أكبر خلال السنوات القليلة الماضية للترويج للإصلاح في الشرق الأوسط، من خلال مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية التي أعلنت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، التي أعلنت في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في يونيو/حزيران ٢٠٠٤، إلا أن مجهوداتها كانت موجهة أساسا نحو قطاع ضيق نسبيا من طبقة الصفوة الليبرالية العلمانية الموالية للغرب، والتي لا يمثل أفرادها الأغلبية الشعبية في المنطقة. غير أن العديد من دعاة الإصلاح العرب – من إسلاميين إلى رجال أعمال – طرحوا طائفة غنية من مبادرات الإصلاح التي تستحق الاهتمام من صانعي السياسة الأميركية. والواقع أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة تجاهلوا إلى حد كبير الأصوات الإسلامية المعتدلة الداعية للإصلاح، بالرغم من أن الإسلاميين يتمتعون بتأييد شعبي قوي في مختلف بلدان المنطقة. وفي نهاية المطاف، يجب أن تسعى جهود الإصلاح العربية الناجحة إلى التوفيق بين مطالب التغيير العلمانية والإسلامية. وعلى الولايات المتحدة، في سعيها للترويج للإصلاح في المنطقة أن تعمل مع الإسلاميين المعتدلين والأنظمة الحاكمة في المنطقة. وعليها أن تقنع الجانبين بفكرة أن الإصلاح القابل للاستمرار يجب أن ينفذ من خلال عملية تدريجية من أجل التغيير، قادرة على إنشاء مؤسسات تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة وتحترم سيادة القانون.

إن الحاجة إلى التغيير الديمقراطي في المنطقة موثقة بالتأكيد توثيقا جيدا. ففي يوليو/تموز ٢٠٠٢، وجد تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي كتبه فريق من المفكرين العرب المحترمين تحت رعاية الأمم المتحدة، أن للبلدان العربية مستوى أقل من الحرية السياسية من أي منطقة في

العالم. ويذكر التقرير بالتحديد أن المنطقة تعاني من نواقص كبيرة في الحرية، وتمكين النساء، والمعرفة. وتنتهي الدراسة بنداء محموم من أجل تحويل المنطقة من خلال الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

غير أن غياب الديمقراطية في العالم العربي يجب ألا يفسر على أنه رفض من مواطنيه للمزيد من الانفتاح والإصلاح. فالدراسات الاستقصائية وقياسات الرأي التي أجريت في العالم العربي تشير في الواقع إلى وجود رغبة جامحة للحصول على الحريات الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، أجري استطلاع للرأي نظمه الخبير الأميركي جيمس زغبي، رئيس المعهد العربي الأميركي بين ٢٠٠ ٣ شخص في ثماني دول عربية في عام ٢٠٠٢. وكانت نتيجة الاستطلاع أن ما نسبته ٩٠ إلى ٩٦ في المئة أشاروا إلى «الحقوق المدنية والحقوق الشخصية» كأعلى أولوياتهم من بين قائمة من الشواغل المحتملة التي تضمنت الظروف الاقتصادية الشخصية، والرعاية الصحية والمعايير الأخلاقية.

وقد ساعد الاهتمام الدولي المكثف الموجه إلى ضرورة الإصلاح في الشرق الأوسط على بدء حوار غير مسبوق حول الإصلاح في المنطقة. فمن المغرب إلى المملكة العربية السعودية وفي ما ورائها، شاركت الحكومات، والجمعيات الأهلية (العلمانية والإسلامية على السواء)، ووسائل الإعلام، وغيرها، في نقاش كان في الغالب صريحا وحرا بشأن الحاجة إلى التغيير. ونفذ النقاش كذلك إلى الخطاب العام، ابتداء من البرامج التلفزيونية المفتوحة للاتصال الهاتفي من الجمهور إلى غرف المناقشة وصفحات الرأي على شبكة الإنترنت، مما أضاف عنصرا شعبيا إلى الحوار القائم.

يبحث هذا التقرير الخاص مبادرات الإصلاح العديدة النابعة من العالم العربي. ويستعرض بالتحديد برامج الإصلاح على الأصعدة الأهلية والوطنية والمتعددة الأطراف، ويُقيّم مدى قدرتها على الترويج للتغيير الإيجابي في المنطقة. وينتهي التقرير بتقديم بعض التوصيات عن كيفية استجابة الحكومة الأميركية لاقتراحات الإصلاح المنبثقة من العالم العربي.

تعريف التحدي: تقرير التنمية الإنسانية العربية

في يوليو/تموز ٢٠٠٢، أي أقل من عام بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، أصدر فريق من ثلاثين خبيرا عربيا يمثلون طائفة متنوعة من التخصصات، تحت رعاية الأمم المتحدة، أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية (http://www.undp.org/rbas/ahdr/english2002.html). ويقدم هذا التقرير دراسة متجهمة عن حالة العالم العربي. وبالرغم من أن التخطيط لإعداد التقرير سبق الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، فإن هذه الهجمات أسبغت على الوثيقة طابعا أكثر إلحاحا. وقد كان هذا التقرير، الذي صدر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، بمثابة الأساس الذي قام عليه الكثير من مقترحات الإصلاح التي تلت إصداره في العالم العربي وذلك بتجسيد التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي تواجهها المنطقة.

يقدم تقرير التنمية الإنسانية العربية، بلغة بالغة الصراحة، نظرة فاحصة من النقد الذاتي لسوء الأمور في العالم العربي. ونظرا لأن مؤلفي التقرير كانوا من العرب، فقد كان للتقرير صدى عميقاً، وكان عبارة عن فرصة للتأمل الذاتي التي شكا من غيابها العديد من خارج المنطقة. وبينما نوه التقرير بمنجزات مثل زيادة متوسط العمر المتوقع، وخفض نسبة الفقر المدقع، فقد أشار أيضا إلى «إشارات التحذير» الوخيمة، إذ يذكر مثلا أن أفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تشهد زيادة أقل في دخل الفرد عن العالم العربي خلال العشرين سنة الماضية. ويبرز التقرير كذلك انخفاض إنتاجية العمالة وتدنيها المستمر. ولأن ٣٨ في المئة من السكان هم تحت سن الرابعة عشرة، فإن الضغوط الديمغرافية في المنطقة، التي تدفعها مطالب العمل والإسكان، لن تتوقف عن الزيادة. ويظهر شعور الإحباط بين الشباب العرب جليا من استنتاج الفريق أن ٥١ في المئة من الشباب يرغبون في الهجرة من المنطقة.

يصف التقرير الفقر في المنطقة بأنه «فقر في القدرات وفقر في الفرص». ويخلص في النهاية إلى أن علل العالم العربي تمتد جذورها في نقص الحرية، ونقص تمكين النساء ونقص المعرفة، وأن نقائص المنطقة في هذه المجالات تقف عائقا أمام بلوغ العالم العربي إمكاناته الحقيقية، مما يعزله بالفعل عن بقية العالم.

ويُشرّح التقرير كل واحدة من هذه الفجوات الثلاث بالتفصيل. ففيما يتعلق بالحرية السياسية، يشتهر العالم العربي بأنه يمتلك أقل مستوى من الحرية السياسية بين جميع مناطق العالم. وباستعمال طائفة من المؤشرات التي تقيس المشاركة السياسية، والحريات المدنية، والمجتمع المدني، يجد التقرير أن المنطقة تعاني من النقص في جميع هذه المجالات، مما يشير إلى فقدان «الصوت والمساءلة». وفيما يتعلق بتمكين

المرأة، يبرز تقرير التنمية الإنسانية العربية حرمان المرأة العربية من المشاركة السياسية والاقتصادية، إذ تحتل النساء ما نسبته ٣,٥ في المئة فقط من المقاعد البرلمانية بالمقارنة إلى ١١ في المئة في أفريقيا جنوب الصحراء، و ١٢,٩ في المئة في أميركا اللاتينية. وأخيرا، يسرد التقرير تاريخ «نقص المعرفة» في المنطقة، إذ يلاحظ، ضمن إحصاءات أخرى، أن العالم العربي به أقل مستوى من الوصول إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصال بين جميع مناطق العالم، وأن ما نسبته ٠,٦ في المئة فقط من السكان يستخدمون الإنترنت وأن ١,٢ في المئة فقط يملكون حاسوبا شخصيا. ويلاحظ التقرير أيضا قلة البحث العلمي والتفكير التجديدي النابع من المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العالم العربي يترجم ما مجموعه ٣٣٠ كتابا في السنة، أي خُمس العدد الإجمالي الذي يترجم في بلد مثل اليونان. (وقد كرس تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ برمته لهذه الفجوة في المعرفة: انظر http://www.undp.org/rbas/ahdr/english2003.html).

يختتم التقرير بإطلاق دعوة رنانة من أجل الإصلاح، إذ يذكر أن العالم العربي يقف على «مفترق طرق»، مشيرا إلى الخيارات الماثلة أمام المنطقة بعبارات صريحة: إما أن تستمر الحكومات في الإبقاء على الوضع الراهن، فتصدر سياسات غير فاعلة وغير قادرة على مواجهة تحديات المنطقة، أو أن تسعى إلى «نهضة عربية ترتكز على تنمية إنسانية بخطى حثيثة». ويحث التقرير أيضا على إجراء «انتخابات حرة وصادقة وفعالة ومنتظمة»، وعلى الاعتراف بحق أحزاب المعارضة في الوجود. وينادي بفرض ضوابط أكبر على السلطة التنفيذية عن طريق تكليف السلطة التشريعية بمسؤوليات رقابية، بالإضافة إلى الحاجة إلى استقلال القضاء. ويوصي بتمكين المجتمع المدني من خلال رفع العوائق والقيود الإدارية. ويدعو إلى سيادة القانون وإرساء ضمانات لحقوق المواطنين الأساسية، وخصوصا حرية التعبير وحرية تكوين النقابات. ويشجع أيضا على تعزيز وسائل الإعلام الحرة والمسؤولة. وأخيرا، يوصي التقرير بإزالة التحيّز ضد المرأة في سوق العمل والتركيز بشكل أكبر على البحث والتطوير في «علوم المعرفة».

إن تقرير التنمية الإنسانية العربية لا يشكل مبادرة للإصلاح في حد ذاته، بل يسعى إلى وضع المعايير لحوار من أجل الإصلاح داخل المنطقة وعلى المستوى الدولي على السواء. والواقع أن التقرير لعب دورا رئيسيا في إثارة الحوار الجاري في المنطقة حول الإصلاح. وذلك التقرير، الذي يقع في ١٧٠ صفحة، يُعرّف التحدي من منظور عربي، إذ يستعرض المجالات الرئيسية للإصلاح بتفصيل بالغ. وقد وفر لصانعي السياسة الأميركيين والأوروبيين أساسا مهما لطرح مقترحاتهم الرامية للإصلاح وقدم «صوتا» عربيا يمكن الرجوع إليه عند تصميم سياسات الترويج للإصلاح. وعلى سبيل المثال، استشهد بالتقرير وزير الخارجية الأميركي حينئذ كولين باول في خطابه الذي أعلن مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، مشددا على أن الكلمات «ليست كلماتي... بل تأتي من خبراء عرب ممن تدارسوا بتعمق في هذه القضايا.» والمهم أيضا أن التقرير ومبادرات الإصلاح العربية التي تلته توفر غطاء ضد الاتهامات القائلة بأن الولايات المتحدة تحاول فرض الإصلاح على المنطقة من الخارج.

وبالرغم من أن التقييم الذاتي الصريح في التقرير يقدم خطا أساسيا حاسما فيه، إلا أنه يعاني من عيبين رئيسيين، أولهما أن التقرير يتجنب إلى حد كبير قضية رئيسية، وهي دور الإسلام في السياسة العربية وفي المجتمع العربي، ويُوجه انتقادا ضمنيا لدور الإسلاميين من خلال إشاراته إلى وجود بيئة اجتماعية تفتقر إلى التسامح. ومن المرجح أن هذا الإغفال الصريح كان مقصودا، إذ أن دور الدين في السياسة هو بمثابة مانعة صواعق في النقاش حول الإصلاح. غير أن الإسلاميين ربما يشكلون أكثر القوى الشعبية نفوذا في المنطقة. ونتيجة لذلك، فإن التقرير لا يشكل أساسا لحوار واضح للإصلاح، بحيث يملأ تلك الهوة التي تفصل بين العلمانيين والإسلاميين.

ثانيا، يعجز التقرير عن لمس مشاعر «الشارع» العربي. ذلك أن مؤلفي التقرير ينحدرون من الصفوة الليبرالية ذات الميول الغربية في العالم العربي، وهي مجموعة ذات تأثير محدود على المستوى الشعبي. والواقع أن التقرير أثار رد فعل عدائي من الكثيرين في العالم العربي، على خلاف الاستجابة الباهرة التي حظي بها في الغرب. ومع ذلك، فإن مشاعر الجماهير الشعبية في المنطقة لا تعادي الديمقراطية في جوهرها، فالكثير من الموضوعات الرئيسية التي ينادي بها دعاة الإصلاح، مثل الحاجة إلى الشفافية والمساءلة، تتردد أصداؤها في الخطاب الإسلامي. ومع ذلك، كان رد الفعل السلبي في وسائل الإعلام العربية موقفا دفاعيا متوقعا إلى حد ما، وكان في أغلب الحالات منبثقا عن تأكيدات بأن التقرير كان مفرطا في إعطاء صورة قاتمة للعالم العربي وأن الغرب سيستغل التقرير لفرض إرادته على المنطقة.

وتكمن وراء الرفض الشعبي للتقرير قضية أعمق، ألا وهي مدى قدرة دعاة الإصلاح الديمقراطيين على الوصول إلى الجماهير العربية الواسعة. فالمصلحون العلمانيون الليبراليون غالبا ما يعبرون عن رؤية للإصلاح تتوافق مع المثل العليا الغربية للتغير الديمقراطي. ومع ذلك، فإن هذه النظرة عادة ما تضيع في صخب الهجاء المعادي للغرب الذي أصبح مسيطرا على وسائل الإعلام العربية وغيرها من منافذ

التعبير الشـعبية. وإلى حد ما، فقد تشـوّه مفهوما الإصلاح والديمقراطية بسـبب ارتباطهما بالسياسـة الخارجية الأميركية في المنطقة. فخلال مؤتمر الدوحة الذي عقد في شـهر يونيو/حزيران ٢٠٠٤ (انظر أدناه) مثلا، أعرب أحد المشـتركين عن حسـرته «الحقيقية لأن لغة الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي أصبحت السمة الرئيسية لواحدة من الحكومات الأميركية الأكثر ازدراء على الصعيد العالمي في التاريخ».

وعليه، فإن مبادرات الإصلاح العربية ربما فقدت مصداقيتها تماما بين الجماهير طالما كانت مرتبطة بسياسات الولايات المتحدة المثيرة للجدل العميق تجاه العراق والفلسطينيين. وحقيقة الأمر أن الليبراليين ذوي الميول الغربية في المنطقة يمثلون أقلية من الصفوة، وهم عادة منعزلون عن القاعدة الشعبية وينظر إليهم الكثيرون كمخالب للغرب. وبقدر ارتباطه بطبقة المثقفين الصغيرة نسبيا ذات الميول الغربية، فإن تأثير تقرير التنميـة الإنسـانية العربيـة على الرأي العام العربي على الأمد الطويل ربما كان محـدودا إلى حد ما. وبالتأكيد، فبدون تأييد جماهيري يطالب بتوجيه الاهتمام إلى المشكلات المشروحة في الوثيقة، فقد نجحت الحكومات العربية إلى حد كبير في تجاهل التقرير.

"قوة الشـعب": مبادرات الإصلاح الأهلية

إن مقترحات الإصلاح الأكثر جرأة وتفصيلا التي نشأت في الشرق الأوسط جاءت من جمعيات أهلية. وترجع مؤتمرات الإصلاح الديمقراطي المعقودة برعاية الجمعيات الأهلية إلى عشرين سنة مضت، عندما اجتمع فريق من ٧١ مفكرا عربيا في قبرص - لأن أي بلد عربي لم يقبل اسـتضافتهم – وأسسـوا المنظمة العربية لحقوق الإنسـان في مؤتمر بعنوان «الأزمة الديمقراطية في العالم العربي»، وبالرغم من ذلك، فإن الأشهر الثمانية عشر الأخيرة شهدت طفرة في المناقشات والمؤتمرات المكرسة للإصلاح الديمقراطي في المنطقة.

ابتـداء مـن يناير/كانـون الثاني ٢٠٠٤، في واقع الأمر، قامت طائفة متنوعة من المجموعات التي تشـمل مجلـس الأعمال العربي، وجماعة «الإخـوان المسـلمون» المصريـة، بإصدار مبـادرات إصلاحية مختلفة. وتتباين البرامـج، تباينا بالغا أحيانا، في درجـة تحديدها، ومجالها، وجديتها واستقلالها. ونُشر بعضها بالاشتراك مع الحكومة، بينما كان دور الحكومة في حالات أخرى أقل وضوحا، وكان بعضها الآخر يتسم بالاستقلال التام. والأهم هو أن الكثير من مبادرات الإصلاح هذه نادت بقوة بالإصلاح السياسي. ويناقش هذا التقرير بعض هذه المبادرات، حسـب ترتيب أهميتها النسـبية (الذي يتقرر وفقا للمحتوى ودرجة الاسـتقلال)، ابتداء بتلك المبادرات التي تنطوي على أفضل الفرص لدفع برنامج الإصلاح قدما إلى الأمام.

رسالة المنتدى المدني العربي الأول الموازي للقمة العربية – بيروت، ١٩-٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٤

(http://www.apfw.org/indexenglish.asp?fname=news\english\12437.htm)
(موقـع باللغّة العربية: http://www.apfw.org/indexarabic.asp?fname=news%5Carabic%5C12808.htm)

كان مؤتمر قمة الجمعيات الأهلية العربية، المعروف أيضا باسـم المنتدى المدني، من بين أكثر مبادرات الإصلاح الأهلية تأثيرا، فقد تشـكل المنتـدى مـن ٥٢ جمعيـة أهليـة عربية من ١٣ بلدا، وكان القصد منه أن يسـبق القمـة العربية للجامعة العربيـة المخصصة لقضية الإصلاح السياسـي. وبعـد منـع المنتـدى من عقد مؤتمره في تونس - مـكان الانعقاد المقرر للقمة العربية - اجتمع المنتـدى في بيروت لمدة أربعة أيام (والمعروف أنه بسبب خلافات بين حكومات عربية، تم تأجيل القمة العربية في النهاية حتى شهر مايو/أيار ٢٠٠٤).

وتأكيدا منه على استقلاله عن أي حكومة عربية، أصدر المنتدى بيانه الختامي في رسالة موجهة إلى الملوك والرؤساء العرب. وتشدد الرسالة، التي تقع في ١٤ صفحة، على أهمية الإصلاح السياسـي والدسـتوري لمسـتقبل المنطقة، وأعرب عن اسـتيائه لأن الشـرق الأوسط أصبح في أعين الكثيرين في العالم «معقلاً» للإرهاب والعنف. وخلص المنتدى إلى أن المشكلات الداخلية في العالم العربي- بغض النظر عن الضغط الخارجي – تقتضي السير في طريق الإصلاح أو مواجهة الفوضى والقلاقل على الأمد الطويل.

وتسـرد الرسـالة عدة «مطالب عامة» للإصلاح السياسي، تشـمل إلغاء الأحكام العرفية وإنهاء حالة الطوارئ، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وإطلاق سـراح المسـجونين السياسـيين، وإنهاء التعذيب، ورفع القيود على تكوين الجمعيات الأهلية، وضمان الحريات الأساسـية. وتثير الرسالة الحاجة إلى الإصلاح الدستوري، وتدعو إلى نقل المزيد من السلطات من السلطة التنفيذية إلى مصادر السلطة التشريعية، ولا سيما المجالس البلدية.

وكان الأمر الأكثر أهمية أن الرسالة شددت على أهمية إجراء حوار ديني داخل المجتمع العربي الإسلامي، إذ تدعو الوثيقة الحكومات إلى مراجعة مناهج التعليم الديني وغير الديني لتخصيبها بأفكار التجديد. وتناشد على نفس المنوال علماء الدين والمفكرين الإسلاميين مراجعة المرتكزات الفقهية للعنف والتطرف والإرهاب. وتحث الرسالة أيضا المفكرين الأكاديميين والإعلاميين على تناول أعمال «المجددين الدينيين» في المجتمع العربي بالبحث والمناقشة.

تستمد رسالة المنتدى المدني أهميتها من عدة نواحي. فالوثيقة في المقام الأول شاملة ومفصلة، إذ تغطي كافة جوانب الإصلاح تقريبا. وبالرغم من غموض بعض المطالب إلى حد ما – مثل «اتخاذ إجراءات فورية نحو الإصلاح الإداري والمالي» – فالكثير منها محدد للغاية. كما أن الرسالة تطرح هذه المطالب ضمن إطار أوسع من المبادئ الأساسية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقبول التعددية، ونبذ العنف.

ثانيا، وبخلاف الكثير من مبادرات الإصلاح الأخرى، تتصدى رسالة المنتدى المدني مباشرة لدور الإسلام في المنطقة، وتطرح مقترحات بناءة لتشجيع الحوار حول هذا الأمر الحيوي. ويبدو أن المبادرة تميّز تماما بين الراديكاليين والمعتدلين. فتوصياتها تسعى إلى تهميش العناصر المتطرفة العنيفة مع السماح بمشاركة المعتدلين المسالمين. وتحذر الرسالة في مقدمتها من التمسك بتفسيرات عتيقة للإسلام – وهذه إشارة ضمنية لتنامي شعبية الاتجاه السلفي في الإسلام الذي يطالب بالعودة إلى ممارسة الإسلام كما كان في عهد النبي محمد. وهي تشدد في الوقت ذاته على حق المشاركة لجميع المواطنين بغض النظر عن «انتماءاتهم» القومية أو الدينية أو اللغوية، مما يوفر فرصة للمشاركة السياسية للإسلاميين المعتدلين.

وبعد ذلك، يخصص المنتدى قسما كاملا لتجديد الخطاب الديني. وبدلا من الإشارة إلى الاستبعاد الكامل للفكر السياسي الإسلامي، فإنه يبين في الرسالة رغبة في التوصل إلى تفهم مع الإسلاميين الذين ينبذون العنف. ويسعى المنتدى إلى بدء حوار لتجديد «إصلاح» الإسلام بمشاركة تامة لجميع أتباعه من رجال دين، وعلماء، وأئمة، ومفكرين إسلاميين، وإعلاميين ومثقفين. وتركز الرسالة على أهمية النقاش والحوار في التصدي للقضايا الحاسمة المتعلقة بالعنف والتطرف والإرهاب.

ثالثا، إن الجماعات التي تشكل المنتدى المدني تعكس وجهات نظر تشمل المنطقة بأكملها، كما تعكس مصالح جمعيات حقوق الإنسان والجماعات النسائية والمنظمات المعنية بحرية الصحافة، وهي تبدو في مجموعها مستقلة حقا عن أي حكومة في المنطقة، ومن ثم فهي تمثل بديلا صادقا لممثلي الحكومات، ويمكن أن تكون في وضع جيد للنهوض بالطموحات الشعبية من أجل التغيير، وهذا بذاته عنصر حاسم في أي معادلة للإصلاح.

رابعا، حدد المنتدى المدني آلية مهمة للمتابعة تتمثل في عقد مؤتمرات موازية للجمعيات الأهلية ترافق مؤتمرات القمة العربية. ومن شأن ربط مؤتمرات المنتدى باجتماعات الجامعة العربية أن يساعد على ضمان المتابعة المستمرة وايلاء اهتمام عام أكثر اتساعا لمقترحاته من أجل الإصلاح.

إعلان الدوحة من أجل الديمقراطية والإصلاح، ٣-٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٤

(http://www.npwj.org/modules.php?name=News&file=article&sid=1715)

إن إعلان الدوحة من أجل الديمقراطية والإصلاح، بالرغم من أنه لا يضاهي رسالة المنتدى المدني من حيث التفصيل والشمولية، يقدم صيغة جريئة لإصلاح العالم العربي. وقد صدر الإعلان في نهاية مؤتمر استمر يومين وقام بتنظيمه سعد الدين إبراهيم داعية الإصلاح المصري واستضافه مركز دراسات الخليج التابع لجامعة قطر. وأيدت الحكومة القطرية ذلك المؤتمر. وقام بالتوقيع على الإعلان أكثر من مئة مشترك من كافة أنحاء العالم العربي يمثلون طائفة عريضة من الصحفيين، والناشطين والسياسيين.

يستهل إعلان الدوحة بالتأكيد على أن «التغيير الديمقراطي أصبح خيارا لا يقبل التفاوض ولا يمكن تأجيله». ويؤكد الإعلان على أنه لا توجد تناقضات كامنة بين الثقافة العربية والإسلام والديمقراطية، منوها بأن ثلثي المسلمين في العالم، البالغ عددهم ١,٤ مليار نسمة، يعيشون بالفعل في نظم ديمقراطية. ويشجب أيضا «التستر وراء ضرورة حل القضية الفلسطينية قبل تنفيذ الإصلاح السياسي». وبعد ذلك يدعو الحكومات العربية إلى وقف استغلالها لقضيتي العراق وفلسطين لإرجاء الإصلاح السياسي.

تتضمن المطالب الرئيسية للإعلان إدخال إصلاحات دستورية لتحويل النظم الملكية المطلقة إلى نظم ملكية دستورية، والحد من السلطات الرئاسية في الجمهوريات. ويدعو الإعلان أيضا إلى انتخابات حرة وعادلة وإلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية والإجراءات القضائية الاستثنائية، وإقامة قضاء مستقل وتوفير الضمانات لحرية التعبير وتكوين النقابات، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة، ومنح حرية كاملة لتشكيل الأحزاب السياسية. ويطالب الاقتراح أيضا بانسحاب العسكريين العرب من المسرح السياسي مؤكداً الحاجة إلى انتقال السلطة إلى المدنيين. وتتضمن آليات المتابعة في هذه المبادرة اقتراحا بإنشاء مؤسسة لمراقبة الديمقراطية العربية مقرها قطر. وسوف تقوم هذه المجموعة برصد ومتابعة المقترحات الواردة في إعلان الدوحة بالإضافة إلى مبادرات الإصلاح الأخرى مثل مبادرة بيروت (انظر أعلاه) والإسكندرية وصنعاء (انظر أدناه).

وهناك تجديدان رئيسيان يميزان هذه المبادرة التي إن أمكن تنفيذهما بنجاح، فربما قدما مساهمات مهمة نحو الترويج للإصلاح في العالم العربي. أولا، يدعو إعلان الدوحة إلى إنشاء «مواثيق وطنية» لإرساء مبادئ المشاركة السياسية، ووضع قواعد المشاركة في الساحة السياسية. والواقع أن الخوف من قيام جماعات المعارضة الإسلامية باستغلال أي انفتاح سياسي حقيقي للاستيلاء على السلطة من خلال الانتخابات، ثم تنفيذ إجراءات مناهضة للديمقراطية (مثل أحكام الشريعة) يشكل عقبة رئيسية أمام التحرك قدما في تحقيق الإصلاح السياسي الجدي. ويمكن لهذه المواثيق أو العهود أن تضع في جوهرها «قوانين اللعبة» وتحدد مجموعة من القيم والضمانات المتفق عليها من كافة أطراف التجمعات السياسة، فتفتح الباب بذلك أمام المشاركة السياسية الأكثر تحررا في ظل هذه الضمانات الشاملة. والمهم أيضا أن هذه المواثيق يمكن أن تساعد على دعم وتقوية دعاة الإصلاح، وتبني بذلك جسرا بين دعاة الإصلاح العلمانيين والإسلاميين المعتدلين. والواقع أنه من خلال استمالة هذه العناصر المشتتة الداعية للإصلاح، يمكن لحركة الإصلاح الفتية في المنطقة أن تكتسب دفعة قوية. وبالرغم من أن مفهوم الميثاق الوطني ما زال مبهما تماما ويحتاج إلى المزيد من التطوير، فهو مع ذلك يوفر نهجا تجديديا من أجل التصدي لواحد من التحديات الرئيسية التي تواجه دعاة الإصلاح.

ثانيا، يقدم الإعلان فاتحة مهمة لمعالجة مسألة الانتقال العسكري -المدني للسلطة، وهي مسألة جوهرية للكثير من حكومات المنطقة أثناء السير في طريق الإصلاح. ففي الكثير من البلدان العربية ولا سيما البلدان التي بها حكومات تدعمها السلطة العسكرية، ظل دور الجيش، وفقا لتعريفه في دساتير كل منها، دورا مبهما عن قصد. وفي بلدان مثل الجزائر أو سوريا، فإن السلطة العسكرية وإدارات الأمن المتصلة بها عادة ما تخدم مصالح النظام الحاكم، وهي مصالح معرّفة بشكل ضيق. فالجيش عادة ما يستخدم لقمع ظهور أي معارضة محلية قوية بدلا من أن يحمي السيادة الوطنية ضد التهديدات الخارجية. وبإثارة مسألة دور العسكريين في الساحة السياسية، يمكن لإعلان الدوحة أن يساعد على بدء حوار تدعو الحاجة إليه بإلحاح داخل البلدان حول تعريف دور الجيش مستقبلا.

وأخيرا، ضم مؤتمر الدوحة عددا من المشتركين الذين يمثلون نطاقا واسعا من الآراء والقضايا السياسية. فقد حضر ذلك المؤتمر ممثلون عن الجمعيات النسائية ووسائل الإعلام، ومنظمات حقوق الإنسان، وطائفة من الأحزاب السياسية وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وركز المؤتمر أيضا بصفة خاصة على مشاركة النساء والشباب، وهما مجموعتان أساسيتان سيكون لهما دور حاسم في نجاح أي جهد للإصلاح في المنطقة.

وثيقة الإسكندرية، ١٢-١٤ مارس/آذار ٢٠٠٤

(http://www.arabreformforum.org/English/Document.htm)

(**موقع باللغّة العربية:** http://www.arabreformforum.org/ar/Files/ArDocument.pdf)

صاغت وثيقة الإسكندرية – التي ربما كانت من أكثر جهود الإصلاح العربية ذيوعا - مجموعة من ١٥٠ من المفكرين العرب والدبلوماسيين السابقين ورجال الأعمال (١٠٠ من مصر، بالإضافة إلى ٥٠ من بلدان عربية أخرى) وذلك في مكتبة الإسكندرية في مارس/آذار ٢٠٠٤. وتتبنى وثيقة الإسكندرية نهجا متعدد القطاعات إذ تتصدى للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد افتتح هذا المؤتمر شبه الحكومي الرئيس المصري حسني مبارك، وعكف المجتمعون خلال ثلاثة أيام على إعداد اقتراح شامل للإصلاح – ولو أنه كان اقتراحا خجولا من الوجهة السياسية.

تشير مقترحات الإصلاح السياسي في الوثيقة إلى الحاجة إلى تداول السلطة، وإجراء انتخابات حرة، وتحديد مدة الرئاسة. وهي تدعو إلى إلغاء قوانين الطوارئ، مؤكدة أن القوانين النظامية يمكن أن تعالج كافة الجرائم على نحو ملائم. وتؤيد الوثيقة إطلاق حريات تشكيل الأحزاب

السياسية في إطار الدستور والقانون، وكذلك الحاجة إلى إطلاق حرية الصحافة من خلال القوانين المنظمة لإصدار الصحف. وأخيرا تشجع الوثيقة تعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني.

وتتميز وثيقة الإسكندرية باتساع نطاقها وتمثيلها للمنطقة ككل. وهي تشجع أيضا على إجراء إصلاحات سياسية جريئة مثل الانتخابات الحرة ورفع قوانين الطوارئ. وتتضمن الوثيقة أيضا أحكاما للمتابعة، تشمل إنشاء منتدى للإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية، لتسهيل الحوار الجاري. وبالإضافة إلى ذلك، توصي الوثيقة بعقد مؤتمرات وطنية للإصلاح في مختلف البلدان. وكان من المقرر عقد مؤتمر ثاني متعدد الجنسيات في ربيع عام ٢٠٠٥ للتركيز على مسألة مشاركة أفضل الممارسات من خلال الاستفادة بقصص الإصلاح الناجحة عبر المنطقة.

غير أن القصور يشوب الوثيقة في بعض المجالات الرئيسية. وهي في الواقع أقل جرأة من إعلان بيروت أو إعلان الدوحة، وتقدم صورة «مخففة» للإصلاح. وقد وقع المشتركون على الوثيقة كأفراد وليس كممثلين لمنظمات محددة مما قاد البعض إلى التساؤل حول من تمثلهم الوثيقة وما هو وزنها الحقيقي. وعلاوة على ذلك، تقدم الوثيقة بعض التحفظات على توصياتها، إذ تصر على أن هذه التوصيات تخضع لحكم القوانين القائمة – التي يتسم الكثير منها بالتقييد والتي تساهم في انغلاق الجو السياسي في المنطقة. وعليه، فإن المقترحات التي خرجت عن المؤتمر كانت مخففة بدرجة كبيرة. وكما ذكرنا آنفا فإن اقتراحها برفع القيود عن الأحزاب السياسية مشروط بالتشديد على أن هذه الأحزاب يجب أن تعمل في حدود القوانين الحالية والدستور الحالي. وفي مصر، مثلما هو الحال في العديد من بلدان المنطقة، فإن الأحزاب القائمة على أسس دينية محظورة، مما يعزل بالفعل بعضا من أكثر القوى السياسية قوة. وبالمثل، تنادي الوثيقة بالحاجة إلى حرية الصحافة ولكنها تتحفظ على الاقتراح من خلال تأييد استمرار قانون الصحافة الذي ينظم وسائل الإعلام.

وبشكل أعم، تتجنب الوثيقة إلى حد كبير قضية الإسلام، وهي بذلك تتجاوز مسألة رئيسية أخرى يتعين على المنطقة أن تواجهها. فالإسلاميون، بالإضافة إلى جمعيات المجتمع المدني الأخرى، استبعدوا أساسا من المؤتمر. ومن بين المشتركين البالغ عددهم ١٥٠، فإن واحدا أو اثنين فقط كانا يمثلان وجهة نظر إسلامية. وقد أوحى البعض بأن قضية الدين استبعدت عن قصد من أجل تعريف الشرعية السياسية حسب المواطنة وليس حسب الديانة. ويتناول القسم الخاص بالإصلاح الثقافي في الوثيقة دور الدين ويدعو إلى القضاء على أي شكل من التطرف الديني في المناهج الدراسية والمساجد ووسائل الإعلام. ويبدو أن استعمال هذه اللغة المتشددة يشير إلى انعدام الرغبة في التواصل مع العناصر الإسلامية الأكثر اعتدالا.

وفي النهاية، تتسم وثيقة الإسكندرية بالضعف بسبب انعدام استقلالها. فتأثير الحكومة المصرية واضح للغاية. وقد زعم بعض المراقبين المصريين أن المؤتمر قد تعرض أساسا للاختطاف من جانب الحكومة المصرية التي أرادت أن تتحكم في نتيجته وتجنب أي مقترحات قد تعتبر تهديدا للدولة المصرية. وعلى أي حال، فإن خطاب مبارك في افتتاح المؤتمر حمل رسالة رمزية قوية وهي أن المؤتمر قد نظم بمباركة الحكومة المصرية، ولذلك فإن المشتركين لم يتمكنوا بسهولة من أن يهزوا القارب.

إعلان صنعاء، ١٠-١٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤

(http://www.caabu.org/press/documents/sanaa-declaration-html.htm)

صدر إعلان صنعاء عن مؤتمر حضره ٨٢٠ مشاركا يمثلون ٥٢ بلدا، من بينهم ممثلون عن الحكومات بالإضافة إلى طائفة من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، واشتركت الحكومة اليمنية في تنظيمه. وقد دعا البيان، بالرغم من غموضه، إلى إيجاد هيئات تشريعية منتخبة، وسلطة قضائية مستقلة، واحترام سيادة القانون، وتمكين المرأة، واستقلال دور القطاع الخاص كشريك حيوي في أي جهد للإصلاح.

والواقع أن أبرز جانب في إعلان صنعاء هو تركيزه على الحاجة إلى تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني. وبالرغم من أن هذه الشراكة تنطوي على خطر قيام الحكومات القوية بالسيطرة على الجمعيات الأهلية، فإن عنصرا ما من الشراكة والحوار يعد ضروريا لإنجاح النهوض بالإصلاح في المنطقة. وقد أتاح المؤتمر للمسؤولين الحكوميين ونشطاء المجتمع المدني فرصة مهمة لتبادل الآراء. وكجزء من تدابير المتابعة، أنشأ المؤتمر المنتدى العربي للحوار الديمقراطي كأحد الآليات الرامية إلى تحفيز الحوار بين «مختلف الأطراف» [الحكومية والأهلية].

وقد شـكل إعلان صنعاء خطوة أولى مهمة باعتباره أحد مبادرات الإصلاح العربية التي تلت إصدار تقرير التنمية الإنسـانية العربية. غير أن المبـادرات التاليـة، مثل رسـالة المنتدى المدني وإعلان الدوحة، قدمت توصيات أكثر تفصيلا وقـوة. فمقترحات إعلان صنعاء تفتقر إلى التحديد، إذ تعتمد في أغلب الأحوال على عموميات مبهمة بدلا من أن تقدم توصيات سياسية ملموسة. وأخيرا، فإن إشارة الإعلان إلى القضية الفلسـطينية يخفف من قوة الوثيقة، إذ يحيد بها عن موضوع الإصلاح ويثير قضية غالبا ما تسـتغلها الحكومات العربية لصرف انتباه الناس عن الحاجة إلى إحداث التغيير السياسي.

مبادرات الإصلاح القطاعية

بالإضافـة إلـى العديـد من مبادرات الإصـلاح الأهلية قدمت جماعات معرّفة بشـكل أضيق رؤيتهـا الخاصة بالإصلاح فـي المنطقة. وهذه المبادرات ليسـت بدرجة شـمول غيرها من المبادرات ولا تسـتهدف قطاعا عريضا من الجماهير مثل مقترحات الإصلاح الأخرى. غير أن أهميتهـا تنبـع مـن ارتباطها بدعاة إصلاح ينحدرون من قطاعات متنوعة من المجتمع العربي. وسـوف يتناول هذا التقرير بالبحث جماعتين محددتين هما قطاع الأعمال والإسلاميين.

إعلان مجلس الأعمال العربي، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤

(http://www.weforum.org/pdf/ABC/ABC_R1.pdfclr)

تأسس مجلس الأعمال العربي في يونيو/حزيران ٢٠٠٣ كجزء من المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو يركز أساسا على قضايا المنافسة العالمية ويسعى إلى تطوير القطاع الخاص العربي حتى يتمكن من التنافس على الصعيد العالمي. ولذلك، فإن وثيقة المجلس الصادرة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ موجهة نحو أولويات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي. ويشـدد الإعلان على الحاجة إلى الإدارة الرشـيدة كعنصر حاسـم في تعزيز القدرة التنافسية.

ويدعو إعلان مجلس الأعمال العربي بالتحديد إلى احترام سيادة القانون وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتبرز الوثيقة أيضا الحاجة إلى مكافحة الفساد، وكفالة استقلال القضاء، وتطالب بإنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح. وبينما يعتبر إعلان مجلس الأعمال العربي محدودا في نطاقه، إلا أن أهميته تعود إلى كونه يمثل قطاعا مهما آخر يدعو إلى الإصلاح. فبالرغم من أن التعـاون علـى الإصلاح بين قطاع الأعمال والمجتمـع المدني كان ضئيلا للغاية حتى الآن، فإن مصالح القطاع الخاص تتلاقى مع مصالح القطاع الأهلي فيما يتعلق بالدعوة إلى الإدارة الرشيدة. (غير أن الصفوة من رجال الأعمال الأقوياء غالبا ما تكمن مصالحهم في الإبقاء على الوضع الراهن وربما اتخذوا موقفا معاديا للتدابير الرامية إلى الإصلاح). ولا يقدم إعلان المجلس أي توصيات لإنشـاء آليات للمتابعة، ولو أنه يظل يمثل بيانا مهما يستحق التسجيل، إذ أنه يضع مصالح قطاع الأعمال العربي بشكل جلي على جانب الدعوة إلى الإصلاح.

مبادرة الإصلاح من "الإخوان المسلمون"، ١٣ مارس/آذار ٢٠٠٤

(**موقـع باللغّة العربية:** http://www.afaqarabia.com/asp/Article.asp)

أصـدرت جماعة «الإخوان المسـلمون» المصرية، وهي أكثـر قوى المعارضة المصرية نفوذا، مبادرتها الشـاملة للإصلاح في مارس/آذار ٢٠٠٤. وكانت مبادرة الإصلاح من «الإخوان المسـلمون» بالغة التفصيل، وتعالج عدة أنواع من الإصلاحات من بينها الإصلاح السياسـي، والانتخابي، والقضائي، والاقتصادي، والاجتماعي، والتعليمي، والديني. وتحتوي المبادرة أيضا على قسم مكرس لوضع المرأة.

وفي مقدمة المبادرة، هاجم محمد مهدي عاكف، المرشـد العام لجماعة «الإخوان المسـلمون» التدخل الأجنبي مسـتنكرا «المحاولات الدؤوبة والمسـتمرة مـن أجـل فرض تغيير عليها مـن الخارج» واتهم الولايات المتحـدة بالتحديد بمحاولة فرض هيمنتها علـى المنطقة، ونعت أيضا «جرعات الإصلاح» التي تقوم بها الحكومة المصرية بأنها ضئيلة وتدريجية للغاية.

وفيما يتعلق بالإصلاح السياسي، تشدد الوثيقة التي تقع في ١١ صفحة، على تمسك «الإخوان المسلمون» «بنظام الدولة نظاما جمهوريا برلمانيا دستوريا ديمقراطيا في نطاق مبادئ الإسلام». ثم تدعو جميع الأحزاب السياسية إلى الاتفاق على ميثاق وطني يضمن الحريات الأساسية، بالإضافة إلى تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه. (ومن الواضح أن هذا بمثابة استجابة للاتهامات التي تتهم الإسلاميين بأنهم إذا ما انتخبوا فإنهم سيقيمون حكومة دينية يكون فيها «لكل مواطن صوت واحد مرة واحدة»). وتدعو المبادرة أيضا إلى ضمان حق كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية، وتحديد مدة رئاسة الجمهورية، وحق كل مواطن ومواطنة في عضوية المجالس النيابية، وإبعاد الجيش عن الحياة السياسية. وتطالب أيضا بإلغاء قوانين الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والقضاء على ظاهرة التعذيب.

ويبدو أن مبادرة الإصلاح تعلن التزام «الإخوان المسلمون» بالمبادئ الديمقراطية (بما في ذلك ضمان حقوق متساوية للنساء) ويبدو أنها تقلل من أهمية العناصر الأكثر إثارة للجدل في برنامجهم الخاص بالتحول الإسلامي. ففي المقام الأول، كيف ستتمكن الجماعة من توفيق موقفها بشأن تنفيذ أحكام الشريعة مع التزامها المعلن بالإصلاح الديمقراطي. ويظل الموقف الحالي للإخوان بشأن أحكام الشريعة مبهما عن قصد في الوثيقة. وبالإضافة إلى ذلك، هل تمثل مبادرة الإصلاح للإخوان المسلمين مناورة تكتيكية هدفها استغلال التركيز الجاري على الإصلاح في المنطقة، أو أنها تمثل تحولا صادقا في التفكير؟ وبالنظر إلى التوجهات المعادية لليبرالية لهذه الحركة، فمن الضروري تناول الأمر بجرعة قوية من الشك.

وبالرغم من هذه الأسئلة الرئيسية، تعد مبادرة «الإخوان المسلمون» وثيقة ذات مغزى ويمكن أن تشكل انفتاحا مهما نحو إشراك إسلاميين معتدلين في الحوار القائم حول الإصلاح. وبالتحديد، فإن اقتراح «الإخوان المسلمون» بوضع ميثاق وطني تتفق عليه جميع الأحزاب السياسية هو اقتراح جدير بالدراسة. فهو يقدم فرصة رئيسية لإشراك جميع عناصر الطيف السياسي في حوار لتقرير مجموعة من القيم والمبادئ الديمقراطية المشتركة التي يمكن لجميع الأطراف أن يلتفوا حولها. ومن شأن وضع مثل هذا الميثاق أن يمثل خطوة أولى مهمة على طريق الإصلاح.

يجب أن يكون الإصلاح شاملا لجميع القطاعات لكي يتسم بالمصداقية. وبالرغم من أن برنامج «الإخوان المسلمون» ينطبق على مصر تحديدا، فهو يثير القضية الأكبر حجما والتي تتعلق بالدور الإسلامي في الترويج للديمقراطية. فالإسلاميون ربما كانوا يمثلون أشد القوى الشعبية نفوذا في العالم العربي اليوم، وأكثرها استعدادا في العادة إلى استغلال الانفتاحات السياسية. غير أنه بالرغم من النظر للإصلاح في الغالب كترياق قوي ضد التطرف، فإن قيام الإسلاميين المعتدلين بدور في الساحة السياسية تحيط به مخاوف من أن وصول الإسلاميين للسلطة من خلال انتخابات حرة من شأنه أن يحدث انقلابا في النظام الديمقراطي. ولم يتم بعد إجراء بحث كامل للفكرة البديلة وهي التحول السلمي للسياسات الإسلامية الذي ينتج عنه انخراط الإسلاميين في العمل داخل منظومة. (وهنا نسوق حالة حزب العدالة والتنمية في تركيا كمثال على ذلك). وهكذا، فإن مبادرة «الإخوان المسلمون»، إذا كانت صادقة، يمكن أن توفر نموذجا مفيدا للجماعات الإسلامية الأخرى في المنطقة التي تسعى إلى القيام بدور بناء في عملية التنمية.

كلمة السلطة العليا: مبادرات الإصلاح الحكومية

لم تأت مبادرات الإصلاح من الهيئات الأهلية العربية فحسب بل أتت أيضا من حكومات المنطقة. فبعد اندلاع صيحة السخط الدولي ضد الإرهاب الإسلامي في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، شجع العديد من الدول العربية على نوع ما من تنويعات الإصلاح السياسي. والواقع أن الحكومات العربية ابتداء من الملكية المطلقة المحافظة دينيا في المملكة العربية السعودية إلى النظام السوري العلماني البحت، يبدو أنها تسعى الآن للالتحاق بمسيرة الإصلاح.

وتتباين المبادرات التي ترعاها الحكومات تباينا شديدا من حيث نطاقها ومقصدها من بلد لآخر. ومن الواضح أيضا أن توترا بدأ يظهر بين تدابير مكافحة الإرهاب التي تنفذها حكومات المنطقة، ودعوات الإصلاح. فالجهود الحكومية غالبا ما تكون شكلية، وتهدف إلى تخفيف الضغط الآخذ في التضخم والمتصاعد من القطاعات الشعبية، بدون تنفيذ أي إصلاحات جوهرية وجذرية عميقة. وفي بعض الحالات، تحولت سياسات الإصلاح الحكومية إلى توسيع الساحة السياسية، فسمحت بمنفذ للتعبير عن المعارضة. وفي حالات أقل، أدت وعود الإصلاح الحكومية إلى انتخابات حرة وعادلة نسبيا. وفي جميع الحالات تقريبا، كانت الانفتاحات السياسية بطيئة وهشة، وتخضع لأهواء من هم في

السـلطة. غير أنه حتى إذا كانت الدعوات الحكومية من أجل الإصلاح سـطحية وليسـت صادقة في مضمونها، فهي توفر نقطة بداية محتملة للعمل على إحداث التغيير الحقيقي.

ويقدم القسم التالي أمثلة موجزة لجهود الإصلاح في كل من المناطق الفرعية للعالم العربي وهي شمال أفريقيا والشام والخليج، بالإضافة إلى مصر. وتعكس الأمثلة إما أهمية مبادرات الإصلاح (المغرب والأردن) أو الأهمية الحاسمة لقيام الدول بالترويج لمجموعة إصلاحات (مصر والمملكة العربية السعودية).

المغرب

إن العديـد مـن المراقبيـن يعتبـرون المغرب من بين أكثر البلدان العربية انفتاحا (بالرغم من السـلطة شـبه المطلقـة للملك)، وقد نفذت بعض الإصلاحات السياسية المهمة خلال السنوات القليلة الماضية. ففي عام ٢٠٠٣، أقر البرلمان المغربي عددا من التغييرات على قانون الأسرة، تمخض عنها واحد من أكثر القوانين تقدما بالنسبة لحقوق المرأة في العالم العربي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانتخابات التشريعية التي جرت في عام ٢٠٠٢، اعتبرت على نطاق واسع حرة وعادلة. ويضم البرلمان المغربي مجموعة متنوعة من الأعضاء: إذ تمثل النائبات أكثر من ١٠ فـي المئـة بينمـا يمثل حزب العدالة والتنمية الإسـلامي المعارض ثالث أكبر كتلة نيابية. كما اعتبـرت الانتخابات البلدية التي عقدت عام ٢٠٠٣ شفافة إلى حد كبير بالرغم من بعض تقارير متفرقة عن حدوث حالات من الغش.

نظمت الحكومة أيضا سلسـلة من جلسـات الاسـتماع عن انتهاكات حقوق الإنسـان في الماضي، مما أثار قدرا كبيرا من الاهتمام الشعبي. فقد أنشئت في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، لجنة الإنصاف والمصالحة وهي تتولى التحقيق في الانتهاكات الحكومية لحقوق الإنسان بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩، واسـتقبلت بالثناء من العديد من جماعات حقوق الإنسـان. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر وسـائل الإعلام المغربية حرة نسـبيا ولها منافذ عدة. وتشتهر المغرب أيضا بوجود قطاع مزدهر من الجمعيات الأهلية، ويجري حاليا تدريس اللغة الأمازيغية، وهي لغة البربر، في المدارس بعد أن كانت محظورة في السابق.

غيـر أن الحكومـة أصدرت في مايو/أيار ٢٠٠٣ تشـريعا مثيـرا للجدل لمكافحة الإرهاب، وذلك في أعقاب وقـوع هجمات إرهابية في الدار البيضاء، وقد يشـير هذا التشـريع إلى تراجع الانفتاح السياسـي المغربي الذي ما زال في مرحلة المهد (والواقع أن تقريرا صدر في أكتوبر/ تشـرين الأول ٢٠٠٤ من هيئة رصد حقوق الإنسـان حذر من أن «عناصر التقدم المهمة [على جبهة حقوق الإنسـان] قد تكون الآن معرضة للخطر» بعد رد السـلطات المغربية على ذلك الهجوم). ويجيز القانون للشـرطة اعتقال المشـتبه فيهم لفترة تصل إلى ١٢ يوما بدون توجيه التهمة لهم أو السـماح لهم بالاسـتعانة بمحامي. وهو يسـمح للسلطات أيضا بالتنصت للمكالمات الهاتفية وفتح الرسائل البريدية والاطلاع على الاتصالات عبر الإنترنت وتفتيش المنازل ومقار الأعمال بدون إذن قضائي. وفرضت على الصحافة المغربية أيضا قيودا أكبر بشكل متزايد، مما قوّض بعض الشـيء من وضعها الحر نسـبيا. وفي هذه الأثناء، أعلنت منظمة العفو الدولية حدوث زيادة حادة في حالات التعذيب المبلغ عنها، بينما شككت جماعات حقوق الإنسان المغربية في عدالة بعض محاكمات الإرهاب التي عقدت في أعقاب هجمات الدار البيضاء.

ويبدو أن جدول أعمال الإصلاح للحكومة المغربية معطل في الوقت الحاضر إن لم يكن في حالة تراجع. فالشواغل الأمنية تغطي حاليا على مطالب الاسـتمرار في الانفتاح السياسـي. ونتيجة لذلك، فإن سياسـات المملكة المغربية تميل في صالح التدابير الموجهة لمكافحة الإرهاب وتُعرض حاليا باعتبارها مساهمة من المغرب للحرب العالمية ضد الإرهاب.

الأردن

تقـع الأردن بيـن كفـي رحى الاضطرابات في العراق والنزاع الفلسطيني-الإسـرائيلي الدامي، ومع ذلك فقد ظهرت باعتبارها بلدا متسـامحا نسبيا. فخلال السنتين الماضيتين، تضمنت خطة الإصلاح الأردنية العديد من المكونات، من بينها إجراء الانتخابات البرلمانية والبلدية، وإنشاء وزارة للتنمية السياسـية، وتأسـيس مركز جديد لحقوق الإنسـان. غير أنه في الآونة الأخيرة ابتعدت الحكومة الأردنية عن السماح بالمزيد من الحريات السياسية وركزت بدلا من ذلك على الإصلاح الإداري الأقل تهديداً. والواقع أن جهود الإصلاح في المملكة أسيرة للمشاعر الشعبية تجاه العراق وإسرائيل ويبدو أن هذه الجهود واهية بعض الشيء، إذ أنها تستخدم أساسا كأداة لتخفيف الضغط. ولذلك، فإن أي انفتاح سياسي حقيقي في الأردن ما زال رهنا بحدوث تغيير في السياسة الحكومية.

فـي أعقـاب فتـرة توقف الانتخابات، أجرت المملكة انتخابات نيابيـة وبلدية في عام ٢٠٠٤. واعتبرت هذه الانتخابات عادلة إلى حد كبير ولم تصدر أي تقارير تذكر عن حدوث حالات من الغش. غير أن تلاعب الحكومة في تقسـيم الدوائر الانتخابية كان في صالح مرشـحي العشـائر التي تؤيد الملك. ولكن، وعلى الرغم من ذلك، اسـتطاع بعض عناصر المعارضة دخول البرلمان، بما في ذلك جبهة العمل الإسـلامي. وما زال الأردنيون أيضا يرزحون تحت تأثير ما يزيد على ٢٠٠ مرسوم ملكي مؤقت تم إصدارها بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، بعد حل البرلمان. فقد أعاقت هذه المراسيم حرية التعبير والصحافة والتجمع، واستخدمت لقمع الاعتراض. وفي عملية قمع يوم التاسع من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، القي القبض على ٣٨ من القادة والنشطاء الإسلاميين بتهمة انتهاك مرسوم يحظر النقاش السياسي داخل المساجد.

ورغم ادعاء الحكومة الأردنية أن الإصلاح السياسـي في مقدمة أولوياتها، أحاطت الشـكوك بخططها المسـتقبلية من أجل الإصلاح السياسـي بعـد تعديـل وزاري في أكتوبر/تشـرين الأول ٢٠٠٤. فقـد صاحب التغيير الوزاري إعلان حكومي مفاده أن الإصلاح الإداري، أي ترشـيد البيروقراطية، سيصبح أولوية عليا. ويمكن لهذا التركيز الجديد على مسائل إدارية فنية إلى حد كبير أن يشير إلى حدوث انحراف مقلق عن تدابيـر الإصـلاح الأكثر جدية. والواقع أنه كجزء من خطة الإصلاح الإداري هذه، كشـف الملـك عبد الله في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ عن خطة لإنشاء مجالس محلية منتخبة لمراقبة تنمية الخدمات العامة المحلية وميزانيتها. غير أن هذه المبادرة نحو اللامركزية قد تخفي في طياتها ابتعادا عن الإصلاح السياسي الحقيقي والعميق الذي قد يسمح بإحداث نقلة حقيقية في السلطة السياسية.

مصر

كالعادة، تتصف مقترحات الإصلاح في مصر، التي تمر إلى حد كبير من خلال الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، بالشكلية بعض الشيء، وغالبا ما تكون مدفوعة برغبة الحكومة المصرية في إظهار استجابتها للضغوط الخارجية من أجل الإصلاح (وهي الضغوط الآتية أساسا من الولايات المتحدة). غير أن الإعلان المفاجئ للرئيس مبارك في أواخر فبراير/شباط بالدعوة إلى انتخابات رئاسية يشترك فيها عدة مرشحين يعد أمرا ذا مغزى. وبالرغم من وجود حاجة إلى خطوات إضافية لتأمين عدالة الانتخابات – المقررة في خريف ٢٠٠٥ – يمكن لهذا الإعلان أن يشكل تحركا تاريخيا نحو الديمقراطية في مصر. وتجدر الإشارة أيضا إلى التدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة المصرية حتى إذا لم تكن دائما ذات طابع دائم. ففي شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، على سبيل المثال، رخصت الحكومة بإنشاء حزب «الغد» المعارض بالرغم من رفضها طلب هذا الحزب ثلاث مرات من قبل. ويدعو هذا الحزب العلماني إلى برنامج إصلاح يسعى إلى موازنة السلطة الرئاسية من خلال تعزيز السلطة التشريعية. وبالإضافة إلى ذلك، أذنت الحكومة بإصدار صحيفتين يوميتين لهما اتجاهات ليبرالية. غير أن هذه المكاسب تلاشت في أوائل ٢٠٠٥ عندما ألقت السلطات القبض على أيمن نور، مؤسس حزب «الغد» وفرضت حظرا مؤقتا على صحيفة هذا الحزب.

وبالرغـم مـن تكـرار الحديث عـن الحاجة إلى الإصلاح في مختلـف المؤتمرات والاجتماعـات، فما زالت هناك عقبات كبيـرة أمام الانفتاح السياسـي عميق الجذور. ففي سـبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، تشـدق مؤتمر الحـزب الوطني الديمقراطي بالحاجة إلى الإصـلاح الديمقراطي، معلنا «فكره الجديد»، وقدم مقترحات مبهمة من أجل الإصلاح. ومن ناحية أخرى، قدم مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي في عام ٢٠٠٤، تدابير طفيفة للإصلاح، ولكن الحزب أعلن عن مساندته لانتخاب الرئيس مبارك لفترة خامسة غير مسبوقة. كما رفض قادة الحزب الوطني النظر في دعوات المعارضة إلى إلغاء قوانين الطوارئ المفروضة منذ ٢٣ سـنة، وفرض حدود على مدة الرئاسـة. وبالإضافة إلى ذلك، شـهد شهر مايو/أيار الماضي عملية قمع واسـعة لنشـطاء المعارضة الإسـلامية، إذ تم إلقاء القبض على ٥٠ شـخصا وأغلق موقع «الإخوان المسلمون» على شبكة الإنترنت. ونتيجة لتصاعد التحرش الحكومي هذا، فإن قوى المعارضة التي تمثل طائفة واسعة من الآراء السياسية، قابلوا جميعا مقترحات الإصلاح الحكومية بشكوك عميقة.

وفي نهاية الأمر، فإن خطوات الحكومة المصرية نحو الإصلاح السياسـي سـوف تقاس في ضوء الشـواغل حول تولي الزعامة وكيفية إعادة صياغة مصر ما بعد مبارك. وكان حوار الحكومة حول الإصلاح مميزا بترددها في تنفيذ العديد من العناصر الرئيسية لأي حزمة إصلاحية ذات مغزى، مثل إلغاء قوانين الطوارئ ورفع القيود عن الأحزاب السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي انتخابات رئاسية متعددة المرشحين يرجـح أن تخضـع إلـى حد كبير لتحكم الحكومة المصرية لكفالة سـيطرتها الكاملة على العمليـة. وفي ضوء القلق العميق حول عصر ما بعد مبارك واستمرار غياب الاستقرار في العراق، فليس من المرجح أن يحدث المزيد من الإصلاح العميق في المستقبل القريب.

المملكة العربية السعودية

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول مباشرة، وجه الكثير في الغرب أنظاره بانتقاد شديد نحو المملكة العربية السعودية، التي أنتجت ١٥ من مختطفي الطائرات البالغ عددهم ١٩ شخصا. والتزمت الحكومة السعودية في البداية موقفا دفاعيا، إذ رفض كبار القادة السعوديين الاعتراف بالدور الذي لعبه مجتمعهم المغالى في التحفظ – والذي يستند إلى إسلام وهابي متزمت – وكذلك نظامهم السياسي المغلق. غير أنه منذ عام ٢٠٠٣، بدأ السعوديون في تنفيذ برنامج إصلاحي تضمن عقد انتخابات بلدية على مستوى البلاد لأول مرة منذ عقود، ونُظمت سلسلة من «الحوارات الوطنية». وفي الوقت ذاته، وقعت موجة من الهجمات الإرهابية ابتداء من مايو/أيار ٢٠٠٣، وحطمت هذه الهجمات الإحساس بالأمن في المملكة ووضعت مرة أخرى المسؤولين السعوديين في موقف دفاعي وهددت بوأد الإصلاحات الوليدة في المملكة.

عقدت الحكومة انتخابات بلدية في ١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٥، واشترك فيها حوالي ٨٢ في المئة من الناخبين. وبالرغم من أن هذه الانتخابات كانت خاضعة للسيطرة الشديدة- إذ لم تتمكن النساء من التقدم بالترشيح أو الاشتراك في الاقتراع، وخضع جميع المرشحين لموافقة الحكومة – فإنها تمثل علامة مهمة على الطريق نحو المزيد من الانفتاح السياسي. وخففت المملكة أيضا من القيود على الصحافة وأنشأت جمعية لحقوق الإنسان، كما شكلت لجنة لاستعراض المناهج الدراسية، وعززت من سلطات المجلس الاستشاري المعيّن حين سمحت له باقتراح التشريعات.

وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت لمدة عام بكامله حوارات وطنية ثلاثة حول مختلف مجالات الإصلاح. وعُقدت أول مناقشة في يونيو/حزيران ٢٠٠٣ في الرياض وركزت على الشؤون الدينية، وشارك فيها ممثلون من المؤسسة الدينية والدعاة من المعارضة، والعناصر الشيعية والصوفية. أما الحوار الثاني الذي عقد في مكة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، فقد بحث في تصاعد التشدد الإسلامي وما يتصل بذلك من قضايا اجتماعية، بينما بحث الحوار الثالث، الذي عقد في يونيو/حزيران ٢٠٠٤ في المدينة، في دور المرأة.

وفي الوقت ذاته، تعرضت مبادرات الإصلاح التي قامت بها الحكومة السعودية للتشوه بسبب ما قامت به من عمليات للقبض على دعاة الإصلاح والتحرش بهم واتخاذ إجراءات أخرى لتضمن السيطرة الكاملة للنظام على عملية الإصلاح. ولهذا السبب، تظل نوايا الحكومة على المدى الطويل غير واضحة. وبينما تجدر الإشارة إلى زيادة الانفتاح في المجتمع السعودي، فما زالت في مقدمة الشواغل أسئلة حول مدى جدية الحكومة بالإضافة إلى قدرة المجتمع السعودي على استيعاب التغيير. غير أنه إذا صادف النجاح مبادرة الإصلاح في المملكة – التي تعتبر حصنا للإسلام المتطرف – فإن أصداءه سوف تتردد في العالم الإسلامي برمته.

المبادرات المتعددة الأطراف: إعلان تونس

(http://www.arabsummit.tn/en/tunis-declaration.htm)
(**موقع باللغّة العربية:** http://www.daralhayat.net/actions/print.php)

بالنظر إلى محتواه، يقدم إعلان تونس، الذي أعلنته الحكومات العربية بعد مؤتمر قمة الجامعة العربية في مايو/أيار ٢٠٠٤، يقدم أقل الوعود بين جميع مبادرات الإصلاح. وقد اضطرت الجامعة العربية إلى إعداد استجابة موحدة لمبادرة الشرق الأوسط الكبير الصادرة عن مجموعة البلدان الثمانية. وبناء عليه، جرى التوقيع على إعلان تونس المكون من ١٣ نقطة، والذي يدعو في عبارات مبهمة إلى طائفة عريضة من الإصلاحات. غير أن الوثيقة تمثل أول دعوة عربية متعددة الأطراف وتقدم مدخلا مهما للحكومات الغربية في حوارها مع نظرائها العرب حول الحاجة إلى الإصلاح.

وبينما يعد إعلان تونس مهما من الوجهة الرمزية، تعاني الوثيقة من عدة نقائص جوهرية. فالإعلان أولا يعكس القاسم المشترك الأدنى لمقترحات الإصلاح، ولم يقدم أي شيء جديد أو تجديدي. ثانيا، يفتقر الإعلان إلى التحديد، إذ يعتمد بدلا من ذلك على سلسلة من عبارات التأييد المبهمة من ناحية المبدأ بدون الالتزام بأي شيء جوهري. ومثال ذلك، يدعو الإعلان إلى «تعزيز الممارسة الديمقراطية من خلال توسيع المشاركة في الحياة السياسية والعامة»، ولكنه لا يقترح أي خطوات حقيقية، مثل رفع القيود عن الجمعيات الأهلية. ثالثا، لم تبذل الجامعة العربية أي محاولة للتواصل مع نشطاء المجتمع المدني، وأخذ وجهات نظرهم في الحسبان. والواقع أن الوثيقة تعرضت للانتقاد من الجمعيات الأهلية العربية التي رأت أن الإعلان قدم وعودا بلاغية ولكنه لم يقدم برامج أو سياسات ملموسة.

وبناء عليه، فإن أهمية إعلان تونس لا تكمن في جوهره بل في الغطاء الذي يقدمه للذين يسعون إلى النقاش مع الحكومات العربية بشأن قضية الإصلاح. وبينما تظل الفرص ضئيلة لقيام دور عربي بناء ومتعدد الأطراف حول قضية الإصلاح فرصا ضئيلة، فإن إعلان تونس يقدم نقطة مرجعية رئيسية. وكحد أدنى، يمكن للحكومات الغربية أن تستشهد بالوثيقة، مذكرة الحكومات العربية بوعدها التحرك نحو المزيد من الإصلاح. وفي النهاية، فإن الخلافات بين البلدان العربية بخصوص خطى الإصلاح وتوجهاته، بالإضافة إلى الديناميكيات الداخلية المختلفة في كل بلد، توحي بأنه من غير المرجح أن تنبثق مبادرات إصلاح عربية ناجحة من أماكن عربية متعددة الأطراف.

الاستنتاجات والتوصيات إلى واضعي السياسة الأميركية

يمكن الخروج بعدة استنتاجات حول مبادرات الإصلاح العربية والتي يمكن اشتقاق بعض التوصيات المهمة منها بالنسبة للسياسة الأميركية.

طبيعة جهود الإصلاح العربية

- لما كانت الحكومات العربية ستكون الخاسرة الأساسية في أي جهد حقيقي للإصلاح، فإن الدافع وراء معظم المبادرات الحكومية هو حفظ الذات والرغبة في الإبقاء على الوضع الراهن وليس الرغبة في إجراء تغيير صادق. ولذلك، فإن معظم مبادرات الإصلاح العربية الأكثر جرأة وتفصيلا هي التي ستنبع عموما عن الكيانات الأهلية المستقلة.

- إن جميع مبادرات الإصلاح العربية متفقة على مطالب مشتركة رئيسية، وهذه تشمل الدعوة إلى انتخابات حرة وعادلة، وإصلاحات دستورية تنطوي على تحجيم السلطة التنفيذية وإحداث زيادة مقابلة في السلطتين التشريعية والقضائية، وإلغاء قوانين الطوارئ، والقضاء على المحاكم الاستثنائية، ووضع نهاية لممارسات التعذيب، ورفع القيود المفروضة على المجتمع المدني والمنظمات الأهلية ووسائل الإعلام.

- إن الإصلاح الناجح في المنطقة يجب أن يشمل كل القطاعات. فجميع العناصر التي لا تنادي بالعنف والتي تعمل على الساحة السياسية، من الماركسيين إلى الإسلاميين، يجب أن يتم مشاوراتهم ووزن وجهات نظرهم والتفاوض معهم في أي عملية هدفها التوصل إلى وضع خطة شاملة للإصلاح. وحتى الآن، فإن الإسلاميين – الذين ربما يشكلون أهم عنصر من بين عناصر المعارضة الشعبية نفوذا – قد استبعدوا إلى حد كبير من المبادرات الحكومية والأهلية. ومن الضروري بذل جهد أكبر لإشراك الإسلاميين المعتدلين في أي حوار للإصلاح. وسوف يكون تضييق الهوة بين الإسلاميين والعلمانيين عنصرا حاسما في جهود الإصلاح الناجحة.

- إن إنشاء مواثيق وطنية لتوليد مجموعة من القيم والغايات المشتركة من أجل الإصلاح يعتبر واحدا من أهم التوصيات المبشرة حتى الآن. فهذه المواثيق، من خلال الجمع بين دعاة الإصلاح العلمانيين والإسلاميين، يمكن أن توحد بين دعاة الإصلاح الرئيسيين وتؤدي إلى الإسراع من دفعة التغيير. وبخلاف المواثيق السابقة (مثل الميثاق الوطني الأردني لعام ١٩٩١) التي صممتها الحكومات لكي تسيطر على عناصر المعارضة، فإن هذه الاتفاقات من شأنها أن تسمح لعناصر الحكومة والمعارضة بأن تعمل معا لوضع مجموعة من القيم متفق عليها بصورة مشتركة، مثل القيم المتعلقة بدور الإسلام في السياسة، و «خارطة للطريق» من أجل الإصلاح. وإذا ما أعدت هذه المواثيق في إطار من حسن النية، يمكنها أن تقطع شوطا بعيدا نحو توضيح عدد من أوجه الغموض التي تثير القلق لدى الحكومة والمجتمع المدني على السواء.

- إن جميع مبادرات الإصلاح تقريبا، ابتداء من المبادرات الأهلية إلى المبادرات المتعددة الأطراف، تعاني – بدرجات متفاوتة – من غياب التحديد. بل أن الجهود الأهلية المعدة إعدادا جيدا تعكس شواغل إقليمية أوسع وليس أولويات قطرية بحتة. وعلاوة على ذلك، فإن المبادرات لا تقدم الكثير في معرض تحديد كيفية تنفيذ المقترحات. فكل المقترحات سوف تستفيد من وضع تفاصيل أكثر تحديدا عن الوسائل لبلوغ أهداف الإصلاح.

- إن مبادرات الإصلاح الأهلية التي تُبشر بأكثر الآمال، مثل رسالة بيروت وإعلان الدوحة، تحتاج إلى المزيد من التفكير والتطوير. فهذه المبادرات ينبغي تحديدا أن تترجم إلى خطط عمل قطرية محددة، تُعرّف الإصلاحات الرئيسية وتضع أولوياتها، ثم تشرح بعد ذلك الخطوات المحددة اللازمة لبلوغ هذه الأهداف.

توصيات لصانعي السياسة الأميركية

- إن تعزيز المصداقية الأميركية في المنطقة يبرز كأولوية رئيسية لصانعي السياسة. غير أنه بالنظر إلى تضاؤل مصداقية الولايات المتحدة في العالم العربي، يجب على صانعي السياسة الأميركية أن يتجنبوا تأييد أي مبادرة بعينها بصورة علنية. وبينما تقدم رسالة بيروت وإعلان الدوحة أكثر الآمال، فإن أي تأييد أميركي مباشر لهذه الجهود سيؤدي إلى فشلها. وباستثناءات قليلة، يكرر دعاة الإصلاح العرب أن أي ارتباط علني بالولايات المتحدة من شأنه أن يُقلل كثيرا من مصداقيتهم في الداخل.

- بدلا من ذلك، يجب على صانعي السياسة الأميركية التشديد على الحاجة العاجلة إلى الإصلاح، حسبما يشدد عليها دعاة الإصلاح العرب، وذلك على المستوى الثنائي. فالضغط الدبلوماسي المستمر والهادئ في نفس الوقت، مصحوبا بحوافز مالية مربوطة بحدوث أي تحرك إيجابي تجاه الإصلاح (انظر أدناه) يوفر أعظم فرص للنجاح. ويجب على واشنطن والدبلوماسيين الأميركيين في المنطقة أن يوضحوا أن الإصلاح هدف رئيسي، وذلك من خلال الضغط المتكرر لإطلاق سراح دعاة الإصلاح المسجونين، وإنهاء الرقابة على الصحف، وإلغاء قوانين الطوارئ القمعية.

- إن التقارب مع دعاة الإصلاح الإسلاميين المعتدلين يعد أمرا أساسيا. ذلك أنه بالنظر إلى شعبية الإسلاميين الواسعة، لا يمكن للولايات المتحدة أن تواصل الدعوة إلى التغيير الديمقراطي في المنطقة مع تجاهل واحدة من أهم القوى السياسية نفوذا. ويجب على الولايات المتحدة أن تُبرز الجوانب المشتركة بين مطالب المصلحين العلمانيين والإسلاميين، مشددة على التداخل فيما بينها من أجل إعطاء دفعة أقوى نحو الإصلاح على نطاق واسع في المنطقة.

- إن الإشتراطية الإيجابية، التي تنطوي على تقديم حوافز مالية وحوافز أخرى مقابل التحرك قدما نحو الإصلاح، تستحق المزيد من البحث. وبالتحديد، يجب على صانعي السياسة الأميركية أن يعملوا على وضع «مقاييس» رئيسية من شأنها أن تُقيّم بصورة ملائمة مدى التقدم المحرز في مجال الإصلاح السياسي. وبصفة خاصة، فإن وضع «خطط عمل» محددة النقاط – أي وضع أهداف محددة للإصلاح على غرار النموذج الذي يؤيده الاتحاد الأوروبي – يمكن أن يمثل وسيلة مفيدة للولايات المتحدة ولنظرائها العرب. ويمكن حينئذ ربط الحوافز، مثل زيادة المعونة أو تسهيل الوصول إلى الأسواق، بإتمام بنود عملية محددة، وبذلك يمكن إيجاد نهج تدريجي وقائم على المنافع لتحقيق الإصلاح.

- يمكن للتعاون والتنسيق المعززين مع حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين أن يُحسن أيضا من الفرص المتاحة أمام جهود الإصلاح العربية الناجحة. فبمقدور الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بمقدورهم اتخاذ العديد من التدابير الرئيسية للمساعدة على دفع الإصلاح العربي إلى الأمام. وتشمل هذه التدابير تعزيز الحوار حول السياسات عبر الأطلسي بشأن الإصلاح في الشرق الأوسط، وتحديد مصالح وأهداف عبر أطلسية مشتركة، وتحقيق التزامن بين مبادرات الإصلاح (لمزيد من التفاصيل عن هذه التوصيات وغيرها، انظر «التعاون عبر الأطلسي حول الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: توصيات عشر للتعاون المعزز»، (http://www.usip.org/research/reports/usipfride.pdf).

- وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تنظر في إنشاء مؤسسة شبه عامة لشؤون الشرق الأوسط على أن تخضع للإدارة الأهلية وذلك كآلية رئيسية لإدارة المشروعات الرامية للنهوض بالإصلاح السياسي. فإنشاء مؤسسة للشرق الأوسط من شأنه أن يحقق الاستقلال الضروري عن الحكومة الأميركية، ويوفر وسيلة مهمة لتنفيذ المشاريع الحساسة من أجل الإصلاح السياسي. ذلك أن صانعي السياسة الأميركية ينبغي أن يقاوموا إغراء الترويج علانية للمعونة الأميركية في المنطقة، فالمصداقية الأميركية هناك سوف تتعزز بإحداث تقدم قوي في مجال الإصلاح أكثر من المعونات الحكومية المبهرة والمبالغة في الإعلان عن المشاريع الأميركية. ومن شأن مؤسسة للشرق الأوسط أن توفر كذلك أداة لمعالجة المصالح السياسية والتي بطبيعتها تستغرق وقتا طويلا وتتعدى اختصاص الجهاز التقليدي لصنع السياسات.

- يجب على صانعي السياسة الأميركية أن يفكروا في المستقبل وأن يستبقوا الفرص المحتملة لتشجيع الإصلاح. وبالتحديد، عليهم ترقب الأحداث التاريخية، مثل الانتخابات العامة أو تداول السلطة، لوضع خيارات السياسة التي تستغل هذه الانفتاحات المحتملة من أجل الإصلاح عند حدوثها. وعلى سبيل المثال، فإن الحكومة المصرية ستعقد انتخابات رئاسية في خريف عام ٢٠٠٥، وبهذه المناسبة، يجب على الولايات المتحدة أن تحث الحكومة المصرية بقوة على ضمان حرية وعدالة هذه الانتخابات، وأن تسمح بوجود مراقبين دوليين. وعلاوة على ذلك، فإن مصر والمملكة العربية السعودية، وهما دولتان أساسيتان في المنطقة، ستشهدان عمليات لتداول الزعامة في المستقبل القريب أو المتوسط. ويجب على صانعي السياسة الأميركية استكشاف الخيارات للتأكد من أن عمليات تداول السلطة هذه سوف ينتج عنها- قدر الإمكان – نظم سياسية أكثر انفتاحا.

- وأخيرا، وعلى المستوى الإستراتيجي، يجب على صانعي السياسة الأميركية التوفيق بين السياسات الأميركية لمكافحة الإرهاب وأهداف الترويج للديمقراطية في المنطقة. فحتى اليوم، تستقبل النظم الحاكمة في المنطقة رسائل مختلطة، إذ يُطلب منها أن تبادر إلى الإصلاح وأن تتعاون في نفس الوقت في الحرب على الإرهاب. ولذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة للترويج للإصلاح في المنطقة، لكي يُكتب لها النجاح، يجب أن تجيب على السؤال المحيّر وهو كيف يمكن بناء المجتمع المدني مع الوقاية من التطرف في نفس الوقت. وفي هذا الخصوص، ربما كان من المناهج المبشرة بالأمل وضع عملية شاملة شبيهة بعملية هلسنكي (التي كانت بمثابة الوحي المبكر لمبادرة الشرق الأوسط الكبير)، والتي يتم الربط فيها بين القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية ومعالجتها على نحو متناسق.

ملاحظات

ملاحظات

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة (WWW.USIP.ORG) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

مجلس الإدارة

• **ج. روبنسون وست** (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **ماريا أوتيرو** (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • **بتي ف. بومبرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة إتصالات السلام، واشنطن العاصمة • **هوللي بوركهالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسنجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **لوري س. فولتون**، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • **تشارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • **سيمور مارتن ليبست**، هيزل بروفسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • **مورا ل. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيو يورك، ولاية نيو يورك • **باربارا سنيلينغ**، سيناتورة ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

أعضاء شرفيون

• **مايكل م. دن**، لفتنانت جنرال، سلاح الجو الأميركي، رئيس جامعة الدفاع الوطني • **بيتر و. رودمان**، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org

Special Report 136
Promoting Middle East Democracy II: Arab Initiatives